قضية

اتحاد الناشرين العرب
بين الشرعيّة واللاّشرعيّة!

منذ بضعة أشهر، حدثت في بيروت مؤامرة ضدّ الاتّحاد العام للناشرين العرب قام بها بعض الناشرين اللّبنانيين والمصريين والأردنيين، حاولوا أن يُضفوا صفة الشرعيّة على حركتهم بإجراء انتخابات مريبة أقاموها على أساس قانون جديد اصطنعوه ليبرّروا عملهم، ثمّ قابلوا الأمين العام للجامعة العربيّة الذي نخشى أن يكون قد انحاز إليهم ضدّ الاتّحاد العام للناشرين العرب الشرعيّ. وتعليقاً على موقف الجامعة العربيّة من القضيّة، كتب الأمين العام الدكتور التليسي البيان التّالي:

إنّ أمين الجامعة العربيّة لا يملك حقّ منح الشرعيّة أو سلبها عن أيّ اتّحاد عربيّ قوميّ؛ فليس في ميثاق الجامعة ولا أنظمتها التي تعمل بها نصٌّ على تبعيّة الاتحادات القوميّة لها. وقد بذلتُ جهداً كبيراً وزملائي في الاتحادات الأخرى طوال فترة تقلّدي لمهمّة الأمين العام لاتحاد النّاشرين العرب ونائباً للأمين العام لاتحاد الأدباء العرب من أجل إلحاق الاتحادات بالجامعة والنظر إليها على أنّها من قنوات العمل العربي، فلم أفلحْ، وكلُّ ما نجحنا فيه هو قيام الجامعة بدعوتنا لحضور الاجتماعات المشابهة لاختصاصنا ولم يحدث في تاريخ الجامعة الطويل أن استقبل أمينُ الجامعة أيّ هيئة من هذه الهيئات العربيّة بما يمثّل اعترافَ الجامعة العربيّة بها سواء أكان ذلك بالنّسبة لاتحاد الأدباء العرب - وهو من أعرق الاتحادات - أم بالنّسبة لبقيّة الاتحادات الأخرى.

إنّ استقبال أمين الجامعة العربيّة للاتّحاد المزعوم، وتوظيفَ هيئته الإداريّة لهذه المقابلة توظيفاً إعلاميّاً واسعَ النّطاق، واستغلالَ اللّقطات المُصوّرة لنشرها في الصّحف، تمثل سابقة خطيرة تستوجب إصدارَ بيان من أمين الجامعة يحدّد فيه موقفه من هذا التوظيف الذي نرى أنّه لن يقبل به وهو الرّجل الذي خبر الحياة الدبلوماسيّة حتّى صار من رجالها المعدودين

وقد كان على مكتب أمين الجامعة أن يوفّر له ملفّاً كاملاً عن سوابق العلاقة القائمة مع اتّحادنا وتاريخ علاقاته مع الجامعة بحيث لا يقع التجاوز له إلاّ بعد التأكّد من انتقال الشرعيّة من أمانة إلى أخرى، وهو الأمر الذي التزمته بحكمة ورصانة حتّى الآن المنظّمةُ العربيّةُ للتربية والثّقافة والعلوم

إنّ توظيف هذه المقابلة يمثّل طعناً في الشرعيّة القائمة لاتّحادنا ومحواً كاملاً لفترة زمنيّة زاهرة في تاريخ الاتّحاد بلغت خمسة عشر عاماً تعاون فيها الاتّحاد مع الجامعة العربيّة ومنظماتها تعاوناً يشهد به الجميع. وما نظنّ أمينَ الجامعة، وهو رجلُ الدّبلوماسيّة العتيد، يورّط نفسَه في موقف من هذا القبيل لا يتّسم بالودّ والمجاملة نحو بلد استضاف هذا الاتّحاد في أحلك ظروف الوطن العربي. خاصّة وأنّ هذا البلد قد أعلن أنّه لا يخوض معركةً مع أحد من أجل الاحتفاظ بهذا الاتّحاد وأعلن بصوت عالٍ وفي مذكرات رسميّة ترحيبه بنقلِ الاتّحاد إلى أيّ قطر عربي؛ وهو أمر التزمه منذ تأسيس الاتحاد حيث ترك حينذاك النصّ على المقرّ مفتوحاً قابلاً للانتقال إلى أيّ بلد يرتضيه النّاشرون العرب بطريقة شرعيّة.

ثمّ إنّ استقبال رئيس جمهوريّة لبنان أيضاً لأعضاء هذه الهيئة لا يعني بأيّ حال من الأحوال خلعَ الشرعيّة عليها، ولا يزيد معناه على أنّه مظهر من مظاهر الضيافة للبلد الذي يزورونه، وهو أمر متاح لهذه الهيئة أو غيرها ولا يجوز الاحتجاج به لثبوت الشرعيّة وقد حظي اتّحادُنا باستقبال الأخ القائد معمّر القذّافي ورعايته، فلم نَستغلّ ذلك لتغطية شرعيّة مفقودة أو لنؤكّد به هويّة ناقصة أو نغطّي به خللاً في الكيان القانوني.

إنّ أمين الجامعة العربيّة، باعتباره شخصيّةً قوميّةً، مدعوٌّ إلى إصدار بيان يحدّد فيه موقفه من هذا التوظيف الإعلامي لمقابلته والصور الملتقطة له مع هؤلاء النّاشرينَ، حتّى يتّضح الأمرُ للناشرين العرب ممّنْ يستنكرون هذا الاستغلال ونحن نفترض أنّ دور الأمانة في هذه الحالة هو دور الوساطة وجمع الشّمل لا دور الانحياز وإضفاء الشرعيّة على مَنْ لا شرعيّة له كما يصوّره هذا التّوظيف الذي نقدر أنّه تمّ من وراء إرادة الأمين العام. وقد دعوتُ الجامعةَ ممثّلةً في إدارتيْها القانونيّة والإعلاميّة إلى التحقيق في الوضع القانوني للانتخابات التي جاءت بهم إلى موقعهم الذي مكّنهم من استقبال أمين الجامعة لهم. وهي انتخاباتٌ لم تتمّ على أساس الصوت الواحد للقطر الواحد وإنّما قامت على أساس مجموع الحاضرين، وهو أمر قد يُقبل في تأسيس اتحاد للخواصّ، ولكنّه لا يُقبل من اتحادٍ يقوم على تمثيل الأقطار وفقَ هيكليّة الجامعة .. أي أنّ هذه الانتخابات في حدّ ذاتها خارجةٌ عن الهيكليّة التي جرى بها العمل في الجامعة العربيّة ومنظّماتها

وقد يستغرب الكثيرون إذا قلنا لهم إنّ الاتحادات القوميّة هي المتفضّلة على الجامعة العربيّة ومؤسّساتها بما تتطوّع به من خبراتها التي تقدّمها فيما تُدعى إليه من اجتماعات أو مؤتمرات أو ندوات في مجالات اختصاصاتها التي وُظِّفَتْ، سواء على المستوى الفردي أو مستوى تمثيل الهيئة، في كثير من المناسبات دون أن تقدّم الجامعة أيّ دعم أو مساندة إلى هذه الاتحادات وقد صارت من العبارات التّقليديّة لدى الجامعة العربيّة العبارة التي تُختتم بها الدعوات «على أن يكون الإيفاد

والإقامة على نفقة الجهة الموفدة»، فكأنّها تتعامل مع دولة لها كيانها الخاصّ وميزانيّاتها الكبيرة. وتعتمد كلُّ الاتحادات العربيّة على مواردها الخاصّة التي وفّرت لبعضها استقلاليّةً كاملة، كما تعتمد أغلبُ الاتحادات الأخرى وخاصّة الأدبيّة منها على دعم محدود تتلقّاه من الدّولة المضيفة. وبدلاً من أن تتّجه الجامعة العربيّة إلى دراسة علاقاتها المستقبليّة مع هذه الاتحادات باعتبارها من أدوات العمل العربي وتفكّر في وضع ترتيب خاصّ بدعمها، نراها تكتفي في هذه الحالة بالمباركة التي يحاول البعضُ توظيفها لمصلحته الشخصيّة. ونحن نعرف بحكم الخبرة الأساسَ التي قامت عليه علاقاتُنا بالجامعة والمؤسّسات المنبثقة عنها التي تعاملنا معها على قاعدة المشاركة على قدم المساواة بل وقد ظفرت أحياناً بتسهيلات الاستضافة تحت لوائنا أو بتسهيلات منّا لدى حكوماتنا بأكثر ممّا ظفرت به في اتصالاتها المباشرة بهذه الدّول. فإذا كان لا بد من إقرار بالفضل فإنّ الاتّحادات في واقع الأمر هي صاحبة الفضل فيما تتطوّع به من مشاركات وخبرات لصالح العمل العربي. ولا يمكن أن تتحقّق تبعيّةُ الاتحادات للجامعة إلاّ بوضع قانون أو نظام يوضّح العلاقة بينها وبين الجامعة العربيّة ويقرّر لها دعماً سنويّاً كافياً يساعدها على تحقيق أهدافها في خدمة العمل العربي ويحميها من التوظيف للسياسة المحلّيّة للبلد المضيف، وهو أمر وقعت فيه بعض الاتحادات المعروفة التي أقامت في هذه البلدان إقامة «مؤيّدة» وسيكون هذا مصير الاتحادات الأخرى إذا نجحت محاولات نقلها!

إنّ الجامعة العربيّة وهي تلتمس لنفسها دوراً باقياً مؤثّراً في الحياة العربيّة لابدّ لها من أن تتحوّل من منظّمة سياسيّة محدودة قاصرة على الحكومات، إلى مؤسّسة ثقافيّة كبرى تستطيع الاتحادات الثقافيّة العربيّة أن تؤدّي دورها من خلالها؛ وفي هذه الحالة يبدو تدخّل الجامعة مقبولاً. إنّ الاتّحادات في وضعها الحالي مهدّدة بأن يكون وجودُها وجوداً شكليّاً يمنح المصداقيّة لبعض أصحاب الهويّات الناقصة - وهم كثيرون - أو أن توظّفَ لخدمة سياسات الحكومات التي تستضيفها أو التي منها رئيسُها أو أمينُها العام.

وقد قمنا من جانبنا وفي أكثر من مناسبة وفي أكثر من مذكّرة وبيان بإبداء الرّغبة في احتواء هذه الأزمة المفتعلة وضمّ شمل النّاشرين في اتحاد قومي واحد. وأعلنتُ فور مؤتمر بيروت عن تشكيل لجنة برئاسة الأخ الأستاذ علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الأدباء العرب السوريين، وهو رجل مشهود له بالكفاءة والالتزام بالموضوعيّة والتفاني في خدمة الأهداف القوميّة، إلى جانب عضوين بارزين هما الأخ عمر سعيدان أمين عام اتحاد النّاشرين المغاربة ومحمّد محيو عضو التجمّع اللبناني. وكان على الطّرف الآخر أن يقابل هذه البادرة بما يماثلها، ولكنّه لم يفعل لسيطرة شعور الشكّ على نفسه في إمكانيّة الاحتفاظ بما كسب بطريق غير مشروع. كما أعلنتُ في الصحافة العربيّة الكبرى عن مقترحات لتجاوز هذه الأزمة وهي:

- قيام لجنة محايدة من الناشرين العرب يكون من أعضائها مندوبٌ عن إدارة الإعلام بالجامعة العربيّة ومندوبٌ عن المنظمة العربيّة للتربية والثّقافة والعلوم إلى مؤتمر عام للناشرين العرب ينعقد في بلد محايد لاختيار أمانة شرعيّة جديدة بطريقة ديمقراطيّة.

- عدم ترشيح أيّ عنصر قيادي في طرفي النّزاع الحالي لنفسه في هذه الانتخابات واختيار عناصر جديدة لقيادة الاتحاد تضمن وحدته وتُجَنِّبُهُ الانقسام.

- الالتزام بقانون الجامعة العربيّة في التمثيل والتصويت، أي أن يكون للقطر الواحد صوتٌ واحد ومقعدٌ واحدٌ. وهو الأساس الذي قام عليه اتحاد النّاشرين المؤسّس عام ١٩٨١ وسار عليه في كلّ انتخاباته.

- عدم الجمع بين رئاسة أو أمانة الاتحادات الإقليميّة والمحلّيّة وبين رئاسة أو أمانة الاتحادات الإقليميّة والمحلّيّة وبين رئاسة أو أمانة الاتحاد القومي.. بمعنى أنّ الأمين العام القومي ينبغي أن يكون متفرّغاً لمهمّته القوميّة تجنيباً لها من التوظيف السّياسي المحلّي وإبعاداً لها عن الإسقاطات المحلّيّة التي كانت وراء الأزمة الحاليّة للاتّحاد.

- أمانة واحدة وأمين واحد ومقرّ واحد.

ولا أملك في الختام إلاّ أن أعبّر بصفتي القوميّة عن المرارة وخيبة الأمل من جرّاء هذه المواقف غير الوديّة نحو الجماهيريّة في وقت تعاني فيه أقصى ظروف الحصار. كما أعبّر عن استيائي من المحاولة الرامية إلى طمس دورها الكبير في خلق هذا الاتحاد وإكسابه صورتَهُ الثّقافيّة التي عُرفَ بها في المحافل القوميّة والعالميّة، وغيبةِ الحسّ القومي في تقدير هذا الدّور لدى عناصر حظيت هي نفسها برعاية الجماهيريّة وتشجيعها وعاشت على نعمها وخيراتها. ولكنّي أعبّر على المستوى الوطني اللّيبي عن سروري البالغ بهذا النّقل القويّ الذي ينزلون به إلى السّاحة من أجل سحب هذا الاتحاد مستندين في ذلك إلى دعم حكوماتهم ووزراء ثقافاتهم وصحافتهم وما يحاولون توظيفه من استغلال اسم الجامعة العربيّة... الأمر الذي يدل على أنّنا أفلحنا في إقامة مؤسّسة ضخمة لا يكتمل انتقالُ الجامعة العربيّة إلاّ بانتقالها هي الأخرى. وهذا في حدّ ذاته فخر لنا. وإذا قُدِّر للحقّ أن يُزهق، وللباطل أن يعلو بما وراءه من أجهزة مجنّدة ومسخّرة، وإذا انحازت الجامعةُ العربيّةُ ومنظّماتها إلى جانب هذا الباطل المكشوف وتنكّرتْ للقيم وللأهداف التي قام عليها وجودُها وقوانينُها وتجاهلتْ ما أسهمتُ به شخصيّاً في إطارها من خدمة طويلة للعمل الثّقافي العربي... فإنّني كمثقّف عربي ربطته علاقةُ عمر كامل بالعمل الثّقافي العربي من خلال منظمة التربية والثّقافة والعلوم بمشاركاتي العديدة بصفتي الشخصيّة أو بالصّفة القوميّة كأمين لاتحاد الناشرين العرب وكعضو في مجلس الموسوعة العربيّة ومشارك في الخطّة الثقافيّة العربيّة وخطّة الترجمة ولجان الكتّاب وحقوق المؤلّفين وندواتها العديدة التي عُقِدَتْ في ليبيا وتونس والكويت والعراق والجزائر وعضو في إحدى لجان التحكيم في الجائزة الثقافيّة إلى غير ذلك من المشاركات المعروفة للقاصي والدّاني، أعلن أنّني سأقاطع من الآن فصاعدا أيّ عمل يجري في إطار الجامعة العربيّة ومنظّماتها أو ما تدعو إليه وزارات الثقافة وهيئاتها الثقافيّة في البلدان المنحازة إلى هذا الموقف غير الشّرعي. وإنّي أهيب بالناشرين المثقّفين في جميع أرجاء الوطن العربي الذين رأوا في هذا الاعتداء على الشرعيّة عمليّةً غيرَ حضاريّة كما وصفها تجمُّعُ الناشرين اللّبنانيين، إلى أن يتّخذوا موقفَ الاستنكار من ذلك، التزاماً بالدّفاع عن القيم الثقافيّة العليا التي رصدوا حياتهم لخدمتها ورفضاً للأساليب التي يمارسهاالبعضُ في تحقيق مطامعهم التّجاريّة ومطامحهم السياسيّة.

ونعتقد أنّ السبيل الأمثل لهؤلاء هو العودة إلى الشرعيّة التي ماتزال تفتح أحضانها لاستيعابهم من خلال مؤتمر للناشرين تتحقّق فيه شروط المرجعيّة القانونيّة المطلوبة لانتخاب هيئة تقودهم إلى مصلحة النشر والناشرين.

خليفة محمّد التليسي
(ليبيا)